تحرك عاجل

الحكم على أمل فتحي بسبب نشاطها السلمي

في 29 سبتمبر/أيلول 2018، حكمت محكمة جُنح المعادي، على أمل فتحي بالسجن لمدة عامين، وبدفع غرامة مالية قدرها 10 آلاف جنيه مصري (560 دولارًا أمريكيًا) و كفالة قدرها 20 ألف جنيهٍ مصري (1,120 دولارًا أمريكيًا) لتعليق الحكم مؤقتًا. كما قد تقرر عقد أول جلسة لاستئناف الحكم في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2018.

في 29 سبتمبر/أيلول 2018، حُكم على **أمل فتحي**، إحدى المدافعات عن حقوق الإنسان، بالسجن لمدة عامين، ودفع غرامة مالية قدرها 10 آلاف جنيهٍ مصري (560 دولارًا أمريكيًا)، وبكفالة قدرها20 ألف جنيهٍ مصري (1,120 دولارًا أمريكيًا) لتعليق الحكم مؤقتًا. وأدانت المحكمة أمل فتحي استنادًا إلى ثلاثة تهم، حيث حكمت عليها بالسجن لمدة عامٍ واحدٍ عن كل من تهمتي "نشر أخبار كاذبة بغرض إلحاق الضرر بالمصلحة العامة" وحيازة "مواد خادشة للحياء"، وحكمت عليها بدفع غرامة قدرها 10 آلاف جنيهٍ مصري لاستخدام "ألفاظًا مسيئة". وقد جاءت كافة هذه التهم على إثر بثها مقطع فيديو على فيسبوك، أدانت فيه ظاهرة التحرش الجنسي، وانتقدت تقاعس الحكومة عن توفير الحماية للنساء.

وقد قضت أمل فتحي بالفعل ما يقرب من خمسة أشهر بالسجن منذ أن اعتُقلت تعسفيًا. كما دفع محاموها الكفالة والغرامة المالية لتعليق الحكم بحقها، إلا أنها لا تزال رهن الحبس؛ إذ جددت النيابة حبسها الاحتياطي على ذمة قضية أُخرى لمدة 15 يومًا إضافية في 27 سبتمبر/أيلول 2018. وتواجه أمل تهمًا أُخرى في قضية منفصلة من بينها "الانتماء لجماعة إرهابية"، و"إذاعة أفكارًا تدعو لارتكاب أعمال إرهابية"، و"نشر أخبار كاذبة". وستقرر نيابة أمن الدولة في 14 أكتوبر/تشرين الأول 2018 ما إذا كانت ستُجدد حبسها لمدة 15 يومًا إضافية.

ففي 11 مايو/أيار 2018، اعتقلت الشرطة أمل فتحي، بعدما بثت مقطع فيديو على صفحتها على فيسبوك، تحدثت فيه عن تعرضها للتحرش الجنسي، وسلطت الضوء على تفشي الظاهرة في مصر؛ كما

وجهت انتقادًا ضد الحكومة لتقاعسها عن توفير الحماية للنساء، وكذلك تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مصر.

وتعتبر منظمة العفو الدولية أمل فتحي سجينة رأي، لم تُحتَجز إلا لمجرد ممارستها السلمية لحقها في حرية التعبير.

يُرجى كتابة مناشداتكم فورًا بالعربية أو بالإنكليزية، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات على الإفراج فورًا وبدون شرطٍ أو قيدٍ عن أمل فتحي إذ أنها سجينة رأي، لم تُحتَجز سوى لتعبيرها بسلمية عن آرائها؛
- دعوة السلطات إلى الاعتراف بمشروعية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان، كأمل فتحي، والعمل على مباشرتهم لنشاطاتهم دون أي قيود لا مبرر لها أو مخاوف من التعرض لأعمال انتقامية، كما هو منصوصٌ عليه في "إعلان الأمم المتحدة للمدافعين عن حقوق الإنسان".

يُرجى إرسال المناشدات قبل 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 إلى الجهات التالية:

رئيس الجمهورية
فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي
ديوان رئيس الجمهورية
قصر الاتحادية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس: 1441 2391 202+
البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg
تويتر: @AlsisiOfficial

النائب العام
السيد المستشار نبيل صادق
مكتب النائب العام، دار القضاء العالي، وسط البلد
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس: 4716 2577 202+

وتُرسل نسخٍ إلى:

نائب مساعد وزير الخارجية لشئون حقوق الإنسان

أحمد إيهاب جمال الدين

وزارة الخارجية

كورنيش النيل، القاهرة، مصر

فاكس: 9713 2574 202+

البريد الإلكتروني: contact.us@mfa.gov.eg

تويتر: @MfaEgypt

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك.

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

هذا التحديث الثالث للتحرك **العاجل** UA 98/18. وللمزيد من المعلومات، انظر:

www.amnesty.org/ar/mde12/8947/2018/en/

تحرك عاجل

الحكم على أمل فتحي بسبب نشاطها السلمي

معلومات إضافية

أمل فتحي ناشطة مصرية تركز في المقام الأول على رفع مستوى الوعي بحالات الأشخاص الذين اعتُقلوا بسبب مشاركتهم في مظاهرات احتجاجية، أو بسبب نشاطهم على وسائل التواصل الاجتماعي. كما كانت تُندد علانيةً بانتهاكات حقوق الإنسان في مصر، ولا سيما الاعتقال التعسفي لناشطي حقوق الإنسان. وهي زوجة محمد لطفي، الباحث السابق لدى منظمة العفو الدولية، ومدير "المفوضية المصرية للحقوق والحريات" غير الحكومية.

ففي 9 مايو/أيار 2018، بثت أمل فتحي مقطع فيديو على صفحتها على فيسبوك، تحدثت فيه عن تعرضها للتحرش الجنسي، وألقت الضوء على تفشي الظاهرة في مصر؛ كما انتقدت تقاعس الحكومة عن توفير الحماية للنساء. ووجهت الانتقاد للحكومة أيضًا في قمعها لحقوق الإنسان، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردية و حالة الخدمات العامة. وقامت الشرطة بمداهمة منزل أمل فتحي في حوالي الساعة الثانية والنصف بعد منتصف الليل من 11 مايو/أيار 2018، ثم اقتادتها آنذاك إلى قسم شرطة المعادي في القاهرة، إلى جانب زوجها وابنهما البالغ من العمر ثلاثة أعوامٍ. وقد أُفرج عن زوجها وابنها بعد ذلك بثلاث ساعات.

وفي 11 مايو/أيار 2018، نظر وكيل نيابة المعادي قضية أمل فتحي، وأمر بحبسها لمدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات بتهمة "بث مقطع فيديو يتضمن أخبارًا كاذبة من شأنها تكدير السلم العام". وفي اليوم التالي، استجوبتها نيابة أمن الدولة العليا في قضية أخرى حول ارتباطها المزعوم بـ"حركة شباب 6 إبريل"، وهي حركة مؤلفة من نشطاء شبابو كان لها دور محوري في الاحتجاجات التي أفضت إلى الإطاحة بالرئيس الأسبق حسني مبارك في 2011,قد أمر بحبس أمل فتحي لمدة 15 يومًا إضافية إلى حين انتهاء التحقيقات بشأن انتمائها لجماعة محظورة في مصر.

وما إن اعتُقلت، حتى شُنت عليها حملة تشويه؛ إذ قام المتصيدون على الإنترنت بنسخ مقطع الفيديو وصور أمل فتحي من حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي، ونشروها على صفحات فيسبوك وتويتر، إلى جانب إهانات قائمة على أساس النوع الإجتماعي، ودعوات إلى اعتقالها. كما قامت العديد من وسائل الإعلام المؤيدة للحكومة والمملوكة للدولة بنشر مقالات حول مقطع الفيديو، وصرحوا كذبًا بأنها ناشطة بـ"حركة شباب 6 إبريل"، وتعمل لدى "المفوضية المصرية للحقوق والحريات"؛ وفضلاً عن ذلك، أعلنوا أنها متزوجة من مدير "المفوضية"، مما يشكل انتهاكًا لخصوصيتها.

وثمة قضيتان بحق أمل فتحي، حيث تمثلان نموذجين لعمليات الاعتقال التي نفذتها السلطات المصرية مؤخرًا بحق النشطاء والصحفيين ومدافعي حقوق الإنسان. ففي القضية الأولى المرفوعة لدى نيابة جُنح المعادي، تواجه أمل فتحي تهمًا بـ"نشر أخبار كاذبة بغرض إلحاق الضرر بالمصلحة العامة"، وحيازة "مواد خادشة للحياء"، واستخدام "ألفاظ مسيئة". وفي القضية الثانية المرفوعة لدى نيابة أمن الدولة العليا، تواجه أمل فتحي تهمًا بـ"الانتماء إلى جماعة إرهابية"، و"إذاعة أفكارًا تدعو لارتكاب أعمال إرهابية"، و"نشر أخبار كاذبة". ولم يقدم وكيل النيابة أي أدلة تُثبت هذه التهم، واستند عوضًا عن ذلك إلى تقرير قطاع الأمن الوطني، الذي لم يُسمح لمحاميها بالاطلاع عليه. وإلى جانب أمل فتحي، ثمة ما لا يقل عن أربعة أشخاصٍ آخرين، من بينهم منتج فيديو وسياسيًا سابقًا بحزب الدستور الليبرالي ومدونًا وعضوًا بحركة شباب 6 إبريل، التي دأبت السلطات المصرية، منذ 2013، على استهداف قياداتها بعمليات الاعتقال والإجراءات العقابية.

الاسم: أمل فتحي

النوع: أنثى

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل: UA 98/18 رقم الوثيقة: MDE 12/9195/2018 مصر بتاريخ: 3 أكتوبر/تشرين الأول 2018